



الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي لأداء مهمة
أملاك الدولة والشؤون العقارية
لسنة 2022



ديسمبر 2021

الفهرس

2	المحور الأول: التقديم العام لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
3	1- تقديم إستراتيجية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
6	2- تقديم برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
7	3- الميزانية وإطار نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط
7	أ- بيان تطور ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
10	ب- توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب البرامج والأنشطة
12	ت- إطار نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية متوسط المدى (2022-2024)
16	المحور الثاني: تقديم برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
17	برنامج التصرف في أملاك الدولة
18	1- تقديم برنامج التصرف في أملاك الدولة وإستراتيجيته
18	1-1. تقديم إستراتيجية برنامج التصرف في أملاك الدولة
22	1-2. تقديم خارطة برنامج التصرف في أملاك الدولة
23	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج التصرف في أملاك الدولة
23	1-2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة
27	2-2. تقديم أنشطة برنامج التصرف في أملاك الدولة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء
28	3- إطار نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة متوسط المدى (2022-2024)
31	برنامج حماية أملاك الدولة
32	1- تقديم برنامج حماية أملاك الدولة وإستراتيجيته
32	1-1. تقديم إستراتيجية برنامج حماية أملاك الدولة
34	1-2. تقديم خارطة برنامج حماية أملاك الدولة
35	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج حماية أملاك الدولة
35	1-2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج حماية أملاك الدولة
37	2-2. تقديم أنشطة برنامج حماية أملاك الدولة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء
38	3-2. مساهمة الفاعل العمومي (الديوان الوطني للملكية العقارية) في أداء برنامج حماية أملاك الدولة
39	3- إطار نفقات برنامج حماية أملاك الدولة متوسط المدى (2022-2024)
42	برنامج القيادة والمساندة
43	1- تقديم برنامج القيادة والمساندة وإستراتيجيته
43	1-1. تقديم إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة
45	1-2. تقديم خارطة برنامج القيادة والمساندة
46	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة
46	1-2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج القيادة والمساندة
52	2-2. تقديم أنشطة برنامج القيادة والمساندة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء
53	3- إطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى (2022-2024)
56	الملاحق
57	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التصرف في أملاك الدولة
66	بطاقة مؤشر قياس الأداء لبرنامج حماية أملاك الدولة
70	بطاقة الفاعل العمومي (الديوان الوطني للملكية العقارية) المتدخل في برنامج حماية في أملاك الدولة
74	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

المحور الأول

التقديم العام

لمهمة

أملاك الدولة والشؤون العقارية

1. تقديم استراتيجية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

يتولى قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية مهمة تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص والحرص على المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي بهدف توظيف الرصيد العقاري الدولي التوظيف الأمثل واستغلاله في تنشيط الاقتصاد ودفع الحركة الاقتصادية بالبلاد، وذلك بتطوير الإطار التشريعي المنظم للقطاع وتكريس قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في ملك الدولة والعمل على انفتاح الوزارة على محيطها الخارجي.

وحيث تعتبر المسائل العقارية من القطاعات ذات الإشكاليات الهيكلية والتشريعية وتمثل القاعدة الأساسية لتنشيط الاقتصاد عبر تسوية الوضعيات العقارية وتكوين مدخرات عقارية للأجيال القادمة وإنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص، وحيث أن هذا القطاع لم يتطور بالشكل الكافي ليستجيب لمتطلبات المسائل التنموية،

فقد تمحورت إستراتيجية المهمة للفترة القادمة حول تثمين دور العنصر العقاري في الدورة الاقتصادية بالبلاد وفي دفع الاستثمار مع دعم وتعزيز المكاسب وإحكام استغلال وتوظيف الأراضي والثروات والموارد الطبيعية وكذلك ضمان حقوق المنتفعين بالخدمات المتعلقة بترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري.

وتتمثل الأولويات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية في النقاط التالية:

1) تطوير مساهمة العقار الدولي في دعم الاستثمار: وذلك عبر تنمية الاستثمار بمختلف الجهات ودعم المستثمرين من القطاعين العام والخاص وتمكينهم من إنجاز مشاريع تهدف إلى خلق الثروات وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي وإحداث فرص الشغل.

(2) معاضدة مجهود الدولة في مجال تشغيل أصحاب الشهادات العليا وغيرهم: وذلك عبر المساهمة في مجهودات الدولة للحد من بطالة أصحاب الشهادات العليا وغيرهم من العاطلين عن العمل وفتح الآفاق المهنية أمامهم.

(3) حوكمة التصرف في أملاك الدولة: وذلك عبر مزيد حوكمة التصرف في أملاك الدولة والمال العام عبر كل أوجه الحماية والرقابة الممكنة.

(4) تنشيط برامج تسوية الوضعيات العقارية القديمة: وذلك عبر التسريع في وتيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الدولية وتوفير مناخ ملائم لدمج أمثل لهذه الأراضي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

(5) جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة: وذلك عبر جرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة، العامة والخاصة وترسيمها بسجلات أملاك الدولة الخاصة لإدراجها ضمن الموازنة الإفتتاحية للدولة لسنة 2022.

(6) التأهيل الرقمي للخدمات الإدارية والعقارية: وذلك عبر التأهيل الرقمي لخدمات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للملكية العقارية وتحسين الخدمات بمختلف الهياكل المركزية والجهوية بهدف تحسين مناخ الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد عند إعداد إستراتيجية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على ما جاء بـ:

📌 الوثيقة التوجيهية الداخلية المؤرخة في 14 جويلية 2020 حول الأولويات والتوجهات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية للفترة 2021-2023 والمتضمنة لمخرجات كل من:

✓ الهيئة العليا لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية المنعقدة بتاريخ 15 جوان 2020،

✓ ندوة المديرين الجهويين لأملاك الدولة والشؤون العقارية المنعقدة بتاريخ 26 جوان 2020.

📌 الميزان الاقتصادي لسنة 2022.

كما تم عند إعداد إستراتيجية المهمة، الأخذ بعين الاعتبار لمساهمة قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الأهداف ذات العلاقة المباشرة بالقطاع، والمتمثلة في:

- ✓ الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف الفرعي 1-4)،
- ✓ الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدفين الفرعيين 2-3 و 2-4)،
- ✓ الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمليك كل النساء والفتيات (الهدفين الفرعيين 5-1 و 5-5).

هذا وقد تم تأجيل إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بالمشروع السنوي لأداء مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2023، وذلك ليتسنى مزيد التنسيق مع برامج المهمة قصد جرد الفوارق المسجلة بين النساء والرجال على مستوى كل برنامج، وتوضيح التمشي الذي سيتم اعتماده للتقليص فيها، ثم ضبط الإشكاليات ذات الأولوية وتحليل الأسباب والنتائج الرئيسية لهذه الفوارق، وذلك بغية تحديد التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها لمعالجة أسبابها.

2. تقديم برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

تشتمل مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على برنامجين عمليتين وبرنامج القيادة والمساندة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الديوان الوطني للملكية العقارية الذي أصبح يعتبر بمقتضى الأمر الحكومي عدد 758 لسنة 2019 المؤرخ في 19 أوت 2019 منشأة عمومية تخضع لإشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية فقد تم تضمينها كفاعل عمومي متدخل ببرنامج "حماية أملاك الدولة" وذلك نظرا للدعم الذي يقدمه، في جزء من مشمولاته، لهذا البرامج.

البرامج	المشمولات
التصرف في أملاك الدولة	<ul style="list-style-type: none"> إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية، توظيف الأراضي الدولية الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لها، دعم التصرف في العقارات الفلاحية وتطوير آليات التعامل مع الرصيد العقاري الفلاحي، ترشيد اقتناء وتحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري وتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية، التصرف في ملك الدولة الخاص وتسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة عليه ودعم الاستثمار، تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
حماية أملاك الدولة	<ul style="list-style-type: none"> تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء، مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام، إنجاز الاختبارات لفائدة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية، ضبط الأملاك العمومية، جرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة، العامة والخاصة وترسيمها بسجلات أملاك الدولة الخاصة بها تحضيرا لإعداد حسابات الدولة كما نص على ذلك القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 ولقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بالمصادقة على معيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية لإدراجها ضمن موازنة الدولة. <p>الفاعل العمومي: الديوان الوطني للملكية العقارية</p> <ul style="list-style-type: none"> إقامة الرسوم العقارية تنفيذا للأحكام الصادرة بالتسجيل، حفظ الوثائق المتعلقة بالعقارات المسجلة، ترسيم الحقوق والتحملات المتعلقة بالعقارات المذكورة والتتبع بالرسوم على كل تعديل يطرأ عليها، تسليم سندات الملكية والشهائد والوثائق الأخرى، تحرير الصكوك المتعلقة بالعقارات المسجلة حسب الفصل 377 مكرر من مجلة الحقوق العينية، تقديم استشارات عقارية وتكوين ومساندة الهياكل المتدخلة في المجال العقاري.
القيادة والمساندة	<p>تقديم الدعم والمساندة للبرنامجين العمليتين المكونين لمهمة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.</p>

3. الميزانية وإطار نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى

المتوسط:

أ- بيان تطور ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

النسبة من الميزانية %	المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	الأقسام البرامج
النسبة من ميزانية الدولة	المهمة							
	78 500		12 512	833	7 155	58 000	2022	المهمة
	75 500		12 657	833	7 010	55 000	2021	
	3,97		-1,15	0	2,07	5,45	نسبة التطور (2021/2022)	
			15,94	1,06	9,11	73,89	النسبة من ميزانية المهمة	
النسبة من ميزانية المهمة	البرامج							
22,89	17 966,360		900		207	16 859,360	2022	البرنامج 1: التصرف في أملاك الدولة
	16 983		820		207	15 956	2021	
	5,79		9,76		0	5,66	نسبة التطور	
43,64	34 256,884		8 925		2 982	22 349,884	2022	البرنامج 2: حماية أملاك الدولة
	33 036		8 850		2 982	21 204	2021	
	3,70		0,85		0	5,40	نسبة التطور	
33,47	26 276,756		2 687	833	3 966	18 790,756	2022	البرنامج 9: القيادة والمساندة
	25 481		2 987	833	3 821	17 840	2021	
	3,12		-10,04	0	3,79	5,33	نسبة التطور	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

قدرت ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2022 بـ 78,5 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 3 مليون دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 (75,5 مليون دينار) وتمثل هذه الزيادة نسبة 3,97%.

توزيع ميزانية المهمة حسب طبيعة النفقة

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2022 حسب طبيعة النفقة على النحو التالي:

➤ **نفقات التأجير:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة للتأجير والمقدرة بـ 58 مليون دينار نسبة 73,89% من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وحقت بذلك زيادة قدرها 3 مليون دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 (55 مليون دينار) وتمثل هذه الزيادة نسبة تطور بـ 5,45%، ناتجة عن الزيادة الحاصلة في الأجور.

➤ **نفقات التسيير:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة للتسيير والمقدرة بـ 7,155 مليون دينار نسبة 9,11% من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وحقت بذلك زيادة قدرها 145 ألف دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2020 (7,01 مليون دينار) وتمثل هذه الزيادة نسبة تطور بـ 2,07%، التي ترجع أساسا لتضخم الأسعار.

➤ **نفقات التدخلات:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة للتدخلات والمقدرة بـ 833 ألف دينار نسبة 1,06% من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ويمثل هذا المبلغ نفس الإعتمادات المرصودة لنفقات التدخلات بقانون المالية لسنة 2021.

➤ **نفقات الاستثمار:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة للاستثمار والمقدرة بـ 12,512 مليون دينار نسبة 15,94% من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وسجلت بذلك نقصا قدره 145 ألف دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 (12,657 مليون دينار) ويمثل هذا النقص نسبة تطور بـ -1,15%، الذي يرجع أساسا إلى عدم ترسيم مشاريع جديدة والاقتصار على الاستمرار في تنفيذ المشاريع المتواصلة.

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2022 على البرامج الثلاث على النحو التالي:

➤ **برنامج التصرف في أملاك الدولة:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة لهذا البرنامج والمقدرة بـ 17,966 مليون دينار نسبة 22,89 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وحققت بذلك زيادة قدرها 983 ألف دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 (16,983 مليون دينار) وتمثل هذه الزيادة نسبة تطور بـ 5,79 %، ناتجة أساسا عن الزيادة الحاصلة في الأجور.

➤ **برنامج حماية أملاك الدولة:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة لهذا البرنامج والمقدرة بـ 34,257 مليون دينار 43,64 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وحققت بذلك زيادة قدرها 1,221 مليون دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 (33,036 مليون دينار) وتمثل هذه الزيادة نسبة تطور بـ 3,7 %، ناتجة أساسا عن الزيادة الحاصلة في الأجور.

➤ **برنامج القيادة والمساندة:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة لهذا البرنامج والمقدرة بـ 26,277 مليون دينار نسبة 33,47 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وحققت بذلك زيادة قدرها 796 ألف دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 (25,481 مليون دينار) وتمثل هذه الزيادة نسبة تطور بـ 3,12 %، ناتجة أساسا عن الزيادة الحاصلة في الأجور وعن تضخم الأسعار فيما يتعلق بنفقات التشغيل.

ب- توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب البرامج

والأنشطة:

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات التعهد)

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2022/2021	تقديرات 2022	ق م 2021	البيان
4,26	17 966,360	17 233	البرنامج 1: التصرف في أملاك الدولة
0,87	3 819,930	3 787	النشاط 1: توظيف العقارات الدولية الفلاحية
4,75	6 503	6 208	النشاط 2: توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية والتصريف في المنقولات التابعة للدولة
5,60	7 643,430	7 238	النشاط 3: أبحاث عقارية ومعاينات ميدانية
3,70	34 256,884	33 036	البرنامج 2: حماية أملاك الدولة
3,70	34 256,884	33 036	النشاط 1: حماية أملاك الدولة
0,13	26 699,756	26 664	البرنامج 9: القيادة والمساندة
0,13	26 699,756	26 664	النشاط 1: التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجستيك
2,59	78 923	76 933	المجموع

جدول عدد 3:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2022/2021	تقديرات 2022	ق م 2021	البيان
5,79	17 966,360	16 983	البرنامج 1: التصرف في أملاك الدولة
0,87	3 819,930	3 787	النشاط 1: توظيف العقارات الدولية الفلاحية
9,15	6 503	5 958	النشاط 2: توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية والتصريف في المنقولات التابعة للدولة
5,60	7 643,430	7 238	النشاط 3: أبحاث عقارية ومعاینات ميدانية
3,70	34 256,884	33 036	البرنامج 2: حماية أملاك الدولة
3,70	34 256,884	33 036	النشاط 1: حماية أملاك الدولة
3,12	26 276,756	25 481	البرنامج 9: القيادة والمساندة
3,12	26 276,756	25 481	النشاط 1: التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجستيك
3,97	78 500	75 500	المجموع

ت- إطار نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية متوسط المدى

:(2024-2022)

تقدر ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية سنة 2022 بـ 78,500 مليون دينار،
وينتظر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2023 ما قدره 84,802 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ
8,02 % مقارنة بميزانية سنة 2022،
كما ينتظر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2024 ما قدره 89,507 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ
5,55 % مقارنة بميزانية سنة 2023.

توزيع ميزانية المهمة على المدى المتوسط حسب طبيعة النفقة

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
66 517	63 052	58 000	55 000	55 437,741	نفقات التأجير
7 600	7 370	7 155	7 010	10 053,484	نفقات التسيير
890	880	833	833	768,046	نفقات التدخلات
14 500	13 500	12 512	12 657	11 523,873	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
89 507	84 802	78 500	75 500	77 783,144	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
89 507	84 802	78 500	75 500	77 783,144	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط (2024-2022)

حسب طبيعة النفقة على النحو التالي:

➤ **نفقات التاجير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 58 مليون دينار، أي نسبة 73,89 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
ويُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 63,052 مليون دينار، أي نسبة 74,35 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 8,71 % مقارنة بسنة 2022،
كما يُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 66,517 مليون دينار، أي نسبة 74,31 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,5 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات التسيير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 7,155 مليون دينار، أي نسبة 9,11 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
ويُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 7,37 مليون دينار، أي نسبة 8,69 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 3 % مقارنة بسنة 2022،
كما يُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 7,6 مليون دينار، أي نسبة 8,49 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 3,12 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات التدخلات:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 833 ألف دينار، أي نسبة 1,06 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
ويُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 880 ألف دينار، أي نسبة 1,04 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,64 % مقارنة بسنة 2022،
كما يُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 890 ألف دينار، أي نسبة 0,99 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 1,14 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات الاستثمار:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 12,512 مليون دينار، أي نسبة 15,94 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
ويُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 13,5 مليون دينار، أي نسبة 15,92 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 7,9 % مقارنة بسنة 2022،

كما ينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 14,5 مليون دينار، أي نسبة 16,2 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 7,41 % مقارنة بسنة 2023.

توزيع ميزانية المهمة على المدى المتوسط حسب البرامج

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022) التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
20 490	19 410	17 966,360	16 983	15 933,329	البرنامج 1: التصرف في أملاك الدولة
39 060	37 010	34 256,884	33 036	31 299,590	البرنامج 2: حماية أملاك الدولة
29 957	28 382	26 276,756	25 481	30 550,225	البرنامج 9: القيادة والمساندة
89 507	84 802	78 500	75 500	77 783,144	المجموع

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط (2024-2022) على البرامج الثلاثة على النحو التالي:

➤ **برنامج التصرف في أملاك الدولة:** تقدر ميزانية هذا البرنامج لسنة 2022 بـ 17,966 مليون دينار، أي نسبة 22,89 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2023 ما قدره 19,41 مليون دينار، أي نسبة 22,89 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 8,04 % مقارنة بسنة 2022، كما ينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2024 ما قدره 20,49 مليون دينار، أي نسبة 22,89 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,56 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **برنامج حماية أملاك الدولة:** تقدر ميزانية هذا البرنامج لسنة 2022 بـ 34,257 مليون دينار، أي نسبة 43,64 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ومنتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2023 ما قدره 37,01 مليون دينار، أي نسبة 43,64 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 8,04 % مقارنة بسنة 2022،

كما ينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2024 ما قدره 39,06 مليون دينار، أي نسبة 43,64 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,54 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **برنامج القيادة والمساندة:** تقدر ميزانية هذا البرنامج لسنة 2022 بـ 26,277 مليون دينار، أي نسبة 33,47 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ومنتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2023 ما قدره 28,382 مليون دينار، أي نسبة 33,47 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 8,01 % مقارنة بسنة 2022،

كما ينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2024 ما قدره 29,957 مليون دينار، أي نسبة 33,47 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,55 % مقارنة بسنة 2023.

المحور الثاني

تقديم برامج

مهمة

أملاك الدولة والشؤون العقارية

البرنامج عدد 1: التصرف في أملاك الدولة

اسم رئيس البرنامج: السيد محمد الحزامي، المدير العام للعقارات الفلاحية

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج": غرة جانفي 2020

1- تقديم برنامج التصرف في أملاك الدولة وإستراتيجيته:

1-1- تقديم إستراتيجية برنامج التصرف في أملاك الدولة:

توكل إلى برنامج التصرف في أملاك الدولة مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الوزارة لحسن التصرف في أملاك الدولة قصد توظيفها وتصفيتها وتسوية وضعياتها حتى يتم إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي وغير الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة.

وفي هذا الإطار يرمي برنامج التصرف في أملاك الدولة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معاضدة مجهود الدولة في مجال تشغيل أصحاب الشهادات العليا وغيرهم من العاطلين عن العمل،
- تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية،
- المحافظة على ملك الدولة الخاص،
- توظيف العقارات الدولية،
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب،
- التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة مع تطوير مساهمتها في دعم الاستثمار،
- تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومتساكني التجمعات السكنية المقامة على أراضي دولية وشاغلي أملاك الأجانب.

كما يسعى برنامج التصرف في أملاك الدولة في إطار تنفيذ السياسة العقارية للبلاد التونسية إلى الإصلاح الشامل للقطاع العقاري من مختلف الجوانب المرتبطة به، التشريعية منها والتنظيمية والإجرائية والمؤسسية، والتي تم تنزيلها بناء على مخطط عمل دقيق على المدى القريب والمتوسط والبعيد، يحدد على الخصوص طبيعة التدابير والجهات المكلفة بها والمدى الزمني لتفعيلها.

ويكتسي برنامج التصرف في أملاك الدولة أهمية بالغة باعتباره يسهر على ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة من عقارات دولية فلاحية وعقارات دولية غير فلاحية ومنقولات تابعة للدولة ولما يوفره من رصيد يستغل لتدعيم موارد الدولة ولتكوين مدخرات توضع على ذمة الهياكل العمومية لاستغلالها وإنجاز مشاريعها.

كما يسعى البرنامج إلى دعم الرصيد العقاري للدولة من خلال حصر عقارات الدولة بصفة شاملة ودقيقة وتكثيف أعمال الاستقصاء والتحديد بالإضافة إلى تسجيلها ودعمها بعقارات جديدة من خلال الانتزاع والاقتناء لفائدة الدولة.

غير أن برنامج التصرف في أملاك الدولة يشكو من عدة إشكاليات أهمها:

- غياب المعطيات الدقيقة المتعلقة بأملاك الدولة،
- طول آجال إعادة التوظيف للعقارات الدولية الفلاحية مما يجعلها عرضة للتجاوزات والإهمال،
- وجود بعض الإشكاليات المتعلقة بتضمين الرسوم العقارية وقطع الأراضي غير المسجلة وخصوصا على المستوى الجهوي،
- عدم إمكانية تكثيف عملية الجرد الميداني للعقارات الدولية الفلاحية،
- انخفاض نسق القيام بعمليات الرفع الطبوغرافي،
- طول الآجال التي تستغرقها عملية التسوية العقارية للأراضي المشمولة بحوزة المشاريع العمومية بما يساهم في تعطيل إنجاز المشاريع المبرمجة،
- كثرة الهياكل المتداخلة في عملية التسوية العقارية وما يتولد عنه من تأخير في التصفية النهائية للعمليات العقارية والتي قد تتسبب في عدم استصدار أوامر الانتزاع في الآجال المعقولة والمناسبة،
- ارتفاع نسبة الملفات غير المفصولة من قبل لجان الاستقصاء والمصالحة والتي تمت إحالتها على لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية،
- تفويض بعض الصلاحيات إلى الإدارات الجهوية خصوصا على مستوى إبرام عقود الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية يصطدم بضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى الإدارات الجهوية وخاصة النقص الحاصل على مستوى الإطار،

- تشعب الإجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية وتعدد الأطراف المتداخلة،
- صعوبة متابعة تنفيذ الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لقرارات اللجنة الوطنية للتقويت،
- إشكاليات قانونية تتعلق بـ:
 - توظيف العقارات الدولية الفلاحية لفائدة المستثمرين في إطار مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة،
 - التصرف في أملاك الأجانب من خلال تصفية وضعية العقارات الراجعة للدولة بموجب الاتفاقيات وتسوية وضعية الشاغلين وإدخال العقارات المعنية في الدورة الاقتصادية وذلك إكماما للتصرف فيه في إطار الحفاظ على المال العام، ولتجنيب الدولة مصاريف الإصلاحات والصيانة، علاوة على الأخطار المحتملة باعتبار أن نسبة هامة منه أصبحت متداعية للسقوط،
 - النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بأملاك الأجانب المعتمدة حاليا لاتحتوي ردا على جميع الحالات والوضعيات الشائكة التي تعرض على اللجنة الوطنية للتقويت مما يضطر اللجنة لإرجاء النظر والبت في بعض الملفات إلى حين استشارة هيكل أخرى والاستئناس برأيها أو توسيع البحث في الوضعيات المعروضة وطلب بعض الوثائق الإضافية ليستند عليها أعضاء اللجنة للبت في الأمر.
- بطئ في عرض الملفات على اللجان الاستشارية: (اللجنة الاستشارية للعمليات العقارية الفلاحية، اللجنة الوطنية لتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية، لجنة تحديد المساحات القابلة للتسوية كمقاطع)،
- محدودية الموارد البشرية والوسائل المادية،

وبناء على ما تم عرضه، ستركز الجهود أساسا خلال المرحلة القادمة على:

- تسريع إعادة توظيف العقارات الدولية المسترجعة والأراضي الدولية الشاغرة،
- توفير الأراضي الدولية اللازمة لمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة ووضعها على نمة الباعثين والمؤسسات الناشطين في المجال،

- دفع نسق إنجاز المشاريع الكبرى المعطلة،

- تنشيط الاقتصاد عبر تحويز الدولة بالمدخرات العقارية الضرورية لإنجاز وتركيز المشاريع التنموية،

- الإسراع في إعادة توظيف المقاسم المخصصة لبرنامج توظيف المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا وغيرهم،

- ترشيد التصرف في الرصيد العقاري الراجع للدولة ومتعدد المصادر والنظم القانونية بما يسمح بالرفع من مردوديته،

- التسريع في وتيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الدولية،

- التسريع في نسق تسوية الوضعية العقارية لشاغلي التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص،

- العمل على تحسين الخدمات الإدارية واختصار الأجال،

- إدراج أمثلة الرفع الطبوغرافي بالخارطة الرقمية الخاصة بأمالك الدولة.

برنامج التصرف في أملاك الدولة



2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج التصرف في أملاك الدولة:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة:

لبرنامج "التصرف في أملاك الدولة" هدف استراتيجي وحيد يتمثل في ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة وذلك عبر تدخل مختلف الهياكل الإدارية المركزية والجهوية التابعة للبرنامج كل في مجاله.

الهدف 1-1: ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة:

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "التصرف في أملاك الدولة" بالأساس في ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة من عقارات دولية فلاحية وعقارات دولية غير فلاحية ومنقولات تابعة للدولة وذلك بتوظيفها التوظيف الأنسب باتباع آليات موضوعة للغرض يتم تعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك من جهة والمساهمة في دعم الموارد المالية للدولة من جهة أخرى.

➤ تقديم المؤشرات:

★ المؤشر 1-1-1: نسبة توفير الرصيد العقاري:

✓ **تعريف المؤشر 1-1-1:** يتمثل المؤشر في احتساب نسبة العقارات المسواة مقارنة بالعقارات المطلوبة، وقد تم اعتماد هذا المؤشر، وقد تم اختيار هذا المؤشر لأن تحقيق هدف ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة يرتبط ارتباطا وثيقا بالترافع في نسبة العقارات المسواة مقارنة بالعقارات المطلوبة.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1-1-1: نسبة توفير الرصيد العقاري:

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
63	62	61	60	70	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-1 نسبة توفير الرصيد العقاري

✓ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 1-1-1 على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة توفير الرصيد العقاري ارتفاعا سنة 2020 لتبلغ 70 % مقابل 30,29 % سنة 2019، وهي نسبة على أهميتها فإنها لا تعكس واقع وحجم العمل بالإدارة، في سنة عرفت بتعطل العمل لفترات طويلة بسبب جائحة كورونا، ويعود ذلك الى عدم دقة طريقة احتساب المؤشر بالاعتماد على المساحات، لذلك تم تغييرها بالاعتماد على نسبة الملفات بداية من سنة 2021، ويعود هذا التغيير إلى أن طريقة الاحتساب الجديدة تعكس بصفة أوضح وأدق واقع القدرة على الأداء المنجزة.

ومن المنتظر أن تبلغ النسبة 60 % سنة 2021 و 61 % سنة 2022 وهي نسب تعتبر مقبولة نظرا لمحدودية الإمكانيات المادية والبشرية بالإدارة العامة للاقتناء والتحديد ولارتباط هذا المؤشر بعدة أطراف خارجية.

★ المؤشر 2-1-1: نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية:

✓ **تعريف المؤشر 2-1-1:** يتمثل المؤشر في احتساب نسبة العقارات الدولية الفلاحية الموظفة سواء بالكراء أو البيع أو التخصيص مقارنة بعدد العقارات الدولية الفلاحية المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 2-1-1: نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية:

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
60,26	56,24	51,58	37,54	34,45	نسبة مائوية	المؤشر 2-1-1 نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية

✓ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 2-1-1 على مدى الثلاث سنوات:

من المنتظر أن تتطور نسبة العقارات الدولية الفلاحية الموظفة من حوالي 37,54 % سنة 2021 إلى 51,58 % سنة 2022 وذلك بعد تعزيز الإدارة المركزية بالمعدات ووسائل النقل المطلوبة التي من شأنها أن تسرع من وتيرة إنجاز الأمثلة الطبوغرافية اللازمة لإبرام عقود كراء أو بيع أو تخصيص العقارات الدولية الفلاحية.

أما بالنسبة لسنتي 2023 و2024 فإن تطور نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية رهين توفير الإعتمادات اللازمة لتعزيز الإدارة أولاً بالموارد البشرية المتمثلة أساساً في تقنيي قياس الأراضي والجغرفة الرقمية وثانياً بمعدات طبوغرافية تعهد إليهم لإنجاز المهمات المطلوبة منهم.

★ المؤشر 3-1-1: نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية:

✓ تعريف المؤشر 3-1-1: يتمثل المؤشر في احتساب نسبة العقارات الدولية غير الفلاحية الموظفة سواء بالبراء أو البيع أو التخصيص مقارنة بعدد العقارات الدولية غير الفلاحية المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 3-1-1: نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية:

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
72,57	66,20	58,82	44,75	40,69	نسبة مائوية	المؤشر 3-1-1 نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية

✓ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 3-1-1 على مدى الثلاث سنوات:

من المنتظر أن تتطور نسبة العقارات الدولية غير الفلاحية الموظفة من 44,75 % سنة 2021 إلى 58,82 % سنة 2022 نظرا لتفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري ولعقد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت بصفة دورية وعرض أكبر عدد ممكن من الملفات على أنظارها مع استحثاث خبير الإدارة على تقدير القيمة الشرائية ليتسنى رفع نسق إصدار قرارات التفويت من جهة، ولإستكمال عمليات الرفع الطبوغرافي بالنسبة للدفعة الأولى من التجمعات السكنية من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري والعمل على التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية قصد تحسيس المواطنين بأهمية هذا المشروع لتحفيزهم على تسوية وضعيتهم العقارية من جهة أخرى، وهذا العدد مرشح للارتفاع لتبلغ نسبة المؤشر 66,20 % سنة 2023 و72,57 % سنة 2024 إذا ما تم استصدار القانون الجديد المنظم لعملية التفويت في هذه الأملاك والأمر التابع له وكذلك في صورة استكمال إنجاز الأعمال الفنية بالنسبة لجزء هام من العقارات المقامة عليها التجمعات السكنية المعنية بالتسوية من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بالإضافة إلى أهمية العملية التحسيسية التي ستقوم بها المصالح الجهوية للوزارة بالتنسيق مع السلط المحلية والجهوية والتوجهات الميدانية للتجمعات السكنية المعنية بالتسوية قصد دعوة المواطنين إلى الإقبال على عملية التسوية وكذلك تدعيم الإدارة مركزيا وجهويا بالوسائل اللازمة لرفع نسق العمل كما وكيفا وبالتالي المساهمة في الإسراع بتصفية هذا الرصيد العقاري.

2-2- تقديم أنشطة برنامج التصرف في أملاك الدولة وعلاقتها بالأهداف

ومؤشرات الأداء:

تم تقسيم أنشطة برنامج التصرف في أملاك الدولة إلى ثلاث أنشطة رئيسية وهي:

- **توظيف العقارات الدولية الفلاحية**، ويشمل مختلف العمليات الإدارية والقانونية والفنية التي

تقوم بها مختلف الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا للقانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية،

- **توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية ومتابعة التصرف في المنقولات التابعة للدولة**، ويشمل

مختلف العمليات الإدارية والقانونية والفنية التي تقوم بها مختلف الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا للنصوص القانونية المعمول بها في المجال،

- **أبحاث عقارية ومعاينات ميدانية**، تمكن من متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات

التابعة للدولة.

جدول عدد 6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التصرف في أملاك الدولة

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
التصرف في أملاك الدولة	ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة	نسبة توفير الرصيد العقاري 61 %	توظيف العقارات الدولية الفلاحية	3 819,930	إعداد وإبرام عقود كراء وعقود تفويت في إطار التسوية والاتفاقيات ومحاضر التخصيص،
		نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية 51,58 %	توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية والتصرف في المنقولات التابعة للدولة	6 503	القيام بالأبحاث العقارية والدراسات الطبوغرافية للعقارات الفلاحية، إبرام وإعداد الوثائق التعاقدية، توفير الرصيد العقاري،
		نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية 58,82 %	أبحاث عقارية ومعاينات ميدانية	7 643,430	القيام بالأبحاث والمعاينات للعقارات غير الفلاحية.

3- إطار نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة متوسط المدى (2022-2024)

(2024):

تقدر ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة سنة 2022 بـ 17,966 مليون دينار،
وينتظر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2023 ما قدره 19,41 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ
8,04 % مقارنة بميزانية سنة 2022،
كما ينتظر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2024 ما قدره 20,49 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ
5,56 % مقارنة بميزانية سنة 2023.

جدول عدد 7:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

لبرنامج التصرف في أملاك الدولة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
19 230	18 226	16 859,360	15 956	14 620,645	نفقات التأجير
220	214	207	207	176,158	نفقات التسيير
					نفقات التدخلات
1 040	970	900	820	1 136,526	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
20 490	19 410	17 966,360	16 983	15 933,329	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
20 490	19 410	17 966,360	16 983	15 933,329	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تتوزع ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة على المدى المتوسط (2022-2024) حسب
طبيعة النفقة على النحو التالي:

➤ **نفقات التأجير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 16,859 مليون دينار، أي نسبة 93,84 % من النفقات الجمالية لبرنامج التصرف في أملاك الدولة،
وينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 18,226 مليون دينار، أي نسبة 93,90 % من النفقات الجمالية لبرنامج التصرف في أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 8,11 % مقارنة بسنة 2022،
كما ينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 19,230 مليون دينار، أي نسبة 93,85 % من النفقات الجمالية لبرنامج التصرف في أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 5,51 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات التسيير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 207 ألف دينار، أي نسبة 1,15 % من النفقات الجمالية لبرنامج التصرف في أملاك الدولة،
وينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 214 ألف دينار، أي نسبة 1,10 % من النفقات الجمالية لبرنامج التصرف في أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 3,38 % مقارنة بسنة 2022،
كما ينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 220 ألف دينار، أي نسبة 1,07 % من النفقات الجمالية لبرنامج التصرف في أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 2,8 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات الاستثمار:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 900 ألف دينار، أي نسبة 5,01 % من النفقات الجمالية لبرنامج التصرف في أملاك الدولة،
وينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 970 ألف دينار، أي نسبة 5 % من النفقات الجمالية لبرنامج التصرف في أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 7,78 % مقارنة بسنة 2022،
كما ينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 1,04 مليون دينار، أي نسبة 5,08 % من النفقات الجمالية لبرنامج التصرف في أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 7,22 % مقارنة بسنة 2023.

ويعود تطور الإعتمادات للسنوات القادمة بالأساس إلى:

✓ تعهد البرنامج بتخزين 20 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية سنويا في الخارطة الرقمية لأملاك الدولة عوضا عن 10 آلاف هكتار حاليا مما يختصر مدة إنجازها إلى النصف،

✓ إقتراح ترسيم مشروع جديد "الجرد الميداني للعقارات الدولية الفلاحية" الذي يهدف إلى مزيد

إحكام التصرف في العقارات الدولية الفلاحية من خلال:

- ضبط مختلف صيغ وأوجه التصرف في العقارات الدولية الفلاحية،
- رصد المخالفات والتجاوزات التي تكون قد حصلت على العقارات الدولية الفلاحية التي تستوجب التسوية طبقاً للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل،
- المساهمة في عملية متابعة استخلاص محاصيل أملاك الدولة وذلك بتحفيز المدينين على الإنخراط في تسوية وضعيتهم المالية،
- الكشف عن عقارات يمكن توظيفها لتوفير رصيد عقاري للمناطق الصناعية والتجارية ولإحداث مقاسم دولية فلاحية لفائدة العاطلين عن العمل.

البرنامج عدد 2: حماية أملاك الدولة

اسم رئيس البرنامج: السيد أنور عبده، المدير العام لضبط الأملاك العمومية

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج": 3 أوت 2020

1- تقديم برنامج حماية أملاك الدولة واستراتيجيته:

1-1- تقديم إستراتيجية برنامج حماية أملاك الدولة:

تتنزل إستراتيجية برنامج حماية أملاك الدولة في إطار سعي الدولة لضمان حماية الممتلكات الفردية والعامّة، كما تندرج في إطار التوجهات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة التي تتمحور حول حوكمة التصرف في الأملاك العمومية وحمايتها من خلال إحصاء هذه الأملاك وضبطها وتقييمها ومراقبة استغلالها والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على استرجاعها عندما يتم المساس منها.

وفي هذا الإطار يرمي برنامج حماية أملاك الدولة إلى توفير الحماية للأملاك العمومية بمختلف الوسائل وفي مختلف المراحل ليتسنى تثمين هذه الأملاك وتطوير مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

ومن خصوصيات هذا البرنامج نوعية التدخلات التي تكتسي صبغة أفقية سواء مع مصالح الوزارة أو مختلف الجهات الإدارية للدولة، هذه التدخلات تؤدي في مجملها إلى هدف واحد وهو حماية ملك الدولة بمختلف الوسائل وفي مختلف المراحل أو ما يعبر عنه بالوقاية الحمائية والوقاية العلاجية.

غير أنه على الرغم من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والظرف الصحي الذي تمر به البلاد من جراء تفشي فيروس كوفيد 19، فقد أثبت برنامج حماية أملاك الدولة قدرته على المحافظة على نفس نسق الأداء خلال سنتي 2020 و 2021، وهو يطمح خلال السنوات القادمة إلى الترفيع منه وذلك من خلال مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية (جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة) في علاقة بإصلاح منظومة المالية العمومية وإرساء المحاسبة ذات القيد المزدوج.

كما يسعى البرنامج إلى تفعيل الإصلاحات الهيكلية للإدارات العامة المنضوية تحته في اتجاه منحها الاستقلالية الإدارية والمالية لضمان مزيد من النجاعة والفاعلية.

- غير أن تحسن أداء البرنامج لا يجب أن يحجب الإشكاليات التي تعترضه نذكر منها خاصة:
- تدخل عديد الأطراف في مشروع جرد ممتلكات الدولة،
 - غياب المعطيات الدقيقة المتعلقة بالأموال العقارية للدولة والنقص في الموارد المادية والبشرية اللازمتين لضبطها وتقييمها مما ينجر عنه بطء في الإستجابة لطلبات الإختبار،
 - إرتفاع التكلفة المادية لعملية الجرد وطول المدة الزمنية اللازمة لإنجاز المطلوب،
 - تكليف الهيئة العامة للرقابة بإنجاز العديد من أعمال النفقة غير المبرمجة على غرار الأبحاث والتحريات في العديد من العرائض والشكايات الواردة على الوزارة وهو نشاط يستأثر بأكبر حيز من إمكانيات الهيئة البشرية والمادية بما يؤثر سلبا على نسق إنجاز المهمات المبرمجة سنويا،
 - كثرة التعديلات والتغييرات في ملفات بعض المشاريع التي تدخلها الإدارة صاحبة المشروع في تاريخ لاحق لإنهاء عمليات الإختبار وهو ما يتطلب إعادة إجراء المعاينات الميدانية في حالة عدم تطابق الأمثلة، مما يؤثر سلبا على آجال معالجة بقية الملفات العادية منها والمستعجلة.

وبناء على ما تم عرضه سترتكز الجهود أساسا خلال المرحلة القادمة على:

- جرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة، العامة والخاصة وترسيمها بسجلات أملاك الدولة الخاصة بها تحضيرا لإعداد حسابات الدولة كما نص على ذلك القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 ولقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بالمصادقة على معيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية لإدراجها ضمن موازنة الدولة،
- تحقيق تدخل ناجع وفعال في مجال حوكمة التصرف في المال العام ومكافحة الفساد وحماية الأملاك العمومية،
- الشروع في إنجاز مهام تقييم السياسات العمومية بما يسمح من التأكد من تحقيق الأهداف المرسومة منها ومن كلفتها الحقيقية،
- تطوير الخدمات المسداة في مجال الاختبارات،
- تطوير مساهمة العقار الدولي في دعم الاستثمار وذلك بدفع نسق إنجاز المشاريع الكبرى والتقليص في مدتها،
- التحسين في نجاعة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء والهيئات التحكيمية.

برنامج حماية أملاك الدولة

حماية أملاك الدولة
والمحافظة على
حقوقها

البرنامج الفرعي

ضبط وتقييم ومراقبة
وحماية أملاك الدولة
والمحافظة على حقوقها

الوحدات العملية

- الإدارة العامة لضبط الأملاك
العمومية
- الإدارة العامة للاختبارات
- هيئة الرقابة العامة لأملاك
الدولة والشؤون العقارية
- الإدارة العامة لنزاعات الدولة
- الإدارات الفرعية للاختبارات
والنزاعات (بالإدارات الجهوية)

المتدخلون

حماية أملاك الدولة

الأنشطة

المستوى المركزي

فاعل عمومي
الديوان الوطني
للملكية العقارية

2- أهداف ومؤشرات قياس أداء الخاصة ببرنامج حماية أملاك الدولة:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج حماية أملاك الدولة:

لبرنامج "حماية أملاك الدولة" هدف استراتيجي وحيد يتمثل في ضمان الحماية الأنجع لأملاك الدولة وحقوقها وذلك عبر تدخل مختلف الهياكل الإدارية التابعة للبرنامج كل في مجاله.

الهدف 2-1: ضمان الحماية الأنجع لأملاك الدولة وحقوقها

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل الهدف في العمل على حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها بمختلف أصنافها وفي جميع مراحلها، حيث تتنوع أوجه الحماية بين مختلف الهياكل المكونة للبرنامج، وتتم هذه الحماية بالأساس عن طريق ضبط أملاك الدولة وتقييمها ثم مراقبة طرق التصرف فيها والدفاع عنها في حال الإعتداء عليها.

➤ **تقديم المؤشرات:**

★ المؤشر 2-1-1: نسبة التدخلات المنجزة لحماية أملاك الدولة:

✓ **تعريف المؤشر 2-1-1:** تم اعتماد مؤشر استراتيجي واحد للبرنامج وهو "نسبة التدخلات المنجزة لحماية أملاك الدولة" نظرا لتجانس الأهداف بين مختلف الوحدات الإدارية التابعة للبرنامج والرامية إلى حماية أملاك الدولة بالرغم من اختلاف آليات الحماية وطرق العمل داخل مختلف هذه الوحدات.

ويعكس هذا المؤشر نسبة العمليات المنجزة من قبل الهياكل المنضوية تحت البرنامج خلال السنة لغرض حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها ويمثل هذا المؤشر معدل إنجازات الأربع مؤشرات العملياتية للأداء الخاصة بالهياكل التابعة للبرنامج.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.2: نسبة التدخلات المنجزة لحماية أملاك الدولة:

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022				
71,35	66,41	62,01	58,12	61,93	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-2 نسبة التدخلات المنجزة لحماية أملاك الدولة

✓ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 1-1-2 على مدى الثلاث سنوات:

شهد مؤشر نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة استقرارا في نسبة الإنجاز في حدود 60 % خلال سنتي 2020 و 2021 وذلك نتيجة لما يشهده الوضع الصحي للبلاد جراء تفشي فيروس كوفيد 19.

وسيعمل البرنامج خلال السنوات الثلاث القادمة على الترفيع في نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة بنسق تصاعدي وبصفة تدريجية وذلك بالتوازي مع دخول مشروع جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة حيز النفاذ في إطار إرساء المحاسبة ذات القيد المزدوج للدولة والذي سيكون له التأثير المباشر على مؤشري الأداء العمليتين "تحيين سجلات أملاك الدولة" و "نسبة إنجاز الاختبارات". وفي نفس السياق فإن التطور المطرد لهذا المؤشر يعود في جانب منه للتحسن الملحوظ في مستوى تأطير المراقبين ومتابعة أعمالهم، وكذلك لاعتماد الهيئة العامة لرقابة أملاك الدولة والشؤون العقارية على سياسة نشيطة على مستوى دورات التكوين والتربصات الخاصة بالمراقبين في علاقة بمؤشر الأداء العمليتي "نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية".

وقد تم الترفيع في تقديرات المؤشر مبدئيا بصفة تدريجية نظرا لعدم وضوح طريقة العمل التي سيقع اعتمادها بالتنسيق مع بقية المتدخلين في مشروع جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة.

2-2- تقديم أنشطة برنامج حماية أملاك الدولة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات

الأداء:

يرتكز البرنامج على نشاط رئيسي وحيد وهو حماية أملاك الدولة، ويشمل مختلف العمليات الإدارية والقانونية التي تقوم بها مختلف الهياكل المتدخلة في البرنامج كل في مجاله، ويعد الأمر عدد 357 لسنة 2019 المؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بتنظيم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية الإطار المنظم لهذا النشاط الذي ينقسم الى أربعة أنشطة فرعية (ضبط الأملاك العمومية، الإختبارات، التدقيق والرقابة وتمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء).

جدول عدد 8:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج حماية أملاك الدولة

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
حماية أملاك الدولة	ضمان الحماية الأنجع لأملاك الدولة	نسبة التدخلات المنجزة لحماية أملاك الدولة 62,01 %	حماية أملاك الدولة	34 256,884	إعداد وإحالة شهادات ترسيم بسجلات أملاك الدولة، تحيين القواعد البيانية للجرد، إجراء بحوث عقارية، تنظيم الإجتماعات مع مختلف الجهات المتصرفة في الأملاك العمومية، دعم الدورات التكوينية للمراقبين، السعي إلى اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية، توحيد صياغة مختلف النقائص والإخلالات الموجودة على مستوى مختلف أوجه التصرف، العمل على تركيز منظومة الإختبارات، العمل على توحيد منهجيات إعداد تقارير الإختبار، إصدار مذكرات عمل إعداد النصوص المتعلقة بإحداث وتنظيم سلك الخبراء.

2-3- مساهمة الفاعل العمومي (الديوان الوطني للملكية العقارية) في أداء

برنامج حماية أملاك الدولة

جدول عدد 9:

مساهمة الفاعل العمومي في أداء برنامج حماية أملاك الدولة وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
اعتمادات ذاتية	<p>يساهم الديوان الوطني للملكية العقارية بطريقة غير مباشرة في تحقيق أهداف برنامج حماية أملاك الدولة وذلك من خلال:</p> <p>تطوير منظومة السجل العقاري الوطني تماشيا مع البرنامج الحكومي للإدارة الذكية 2020 من خلال تطوير البرنامج الإعلامي للمؤسسة بتركيز إدارة إلكترونية على المستوى الداخلي والخارجي،</p> <p>استكمال الأنشطة المتعلقة بتنفيذ تعهدات الديوان والمتعلقة بـ:</p> <ul style="list-style-type: none">• تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات وضمان دقتها وسلامتها،• تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم وذلك بتعصير فضاءات الحفظ وطرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم،• تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري وذلك بتوفير الكفاءات اللازمة وتنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية،• تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم واستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري ورقمنة الوثائق وبناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية، <p>الأنشطة المبرمجة</p> <ul style="list-style-type: none">• دعم الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها• دعم المراقبة الدورية لنشاط الإدارات الجهوية ومتابعة حسن استغلال التطبيقات الإعلامية• توحيد طرق العمل وتعيين دليل الإجراءات• الانتهاء من تعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية المتبقية (03 إدارات جهوية)• وضع باقي الخدمات الإشهارية على الخط• الترفيع في نسق أعمال رقمنة الرسوم العقارية بالإدارات الجهوية• معالجة الوثائق باستعمال التقنيات الإلكترونية و الميكروغرافية و ذلك بتجديد و تطوير المعدات الخاصة بها وتركيز منظومة إعلامية لبقية مكونات الرصيد الوثائقي المحفوظ مركزيا و جهويا.• تكثيف الدورات التكوينية وتخصيص الاعتمادات الضرورية لذلك• اقتناء المعدات الإعلامية المبرمجة ضمن الخطة الإستراتيجية وتجديد أسطول المعدات الإعلامية	الديوان الوطني للملكية العقارية

3- إطار نفقات برنامج حماية أملاك الدولة متوسط المدى (2022-2024):

تقدر ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة سنة 2022 بـ 34,257 مليون دينار،
ويُنْتَظَر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2023 ما قدره 39,393 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ
14,99 % مقارنة بميزانية سنة 2022،
كما يُنْتَظَر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2024 ما قدره 45,301 مليون دينار، أي بنسبة تطور
بـ 14,99 % مقارنة بميزانية سنة 2023.

جدول عدد 10:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

لبرنامج حماية أملاك الدولة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
25 310	24 060	22 349,884	21 204	21 663,874	نفقات التأجير
3 250	3 150	2 982	2 982	737,326	نفقات التسيير
					نفقات التدخلات
10 500	9 800	8 925	8 850	8 898,390	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
39 060	37 010	34 256,884	33 036	31 299,590	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
39 060	37 010	34 256,884	33 036	31 299,590	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تتوزع ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة على المدى المتوسط (2022-2024) حسب طبيعة
النفقة على النحو التالي:

➤ **نفقات التأجير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 22,350 مليون دينار، أي نسبة 65,24 % من النفقات الجمالية لبرنامج حماية أملاك الدولة،
ويُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 24,060 مليون دينار، أي نسبة 65,01 % من النفقات الجمالية لبرنامج حماية أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 7,65 % مقارنة بسنة 2022،
كما يُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 25,310 مليون دينار، أي نسبة 64,8 % من النفقات الجمالية لبرنامج حماية أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 5,2 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات التسيير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 2,982 مليون دينار، أي نسبة 8,71 % من النفقات الجمالية لبرنامج حماية أملاك الدولة،
ويُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 3,150 مليون دينار، أي نسبة 8,51 % من النفقات الجمالية لبرنامج حماية أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 5,63 % مقارنة بسنة 2022،
كما يُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 3,25 مليون دينار، أي نسبة 8,32 % من النفقات الجمالية لبرنامج حماية أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 3,17 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات الاستثمار:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 8,925 مليون دينار، أي نسبة 26,05 % من النفقات الجمالية لبرنامج حماية أملاك الدولة،
ويُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 9,8 مليون دينار، أي نسبة 26,48 % من النفقات الجمالية لبرنامج حماية أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 9,8 % مقارنة بسنة 2022،
كما يُنْتَظَر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 10,5 مليون دينار، أي نسبة 26,88 % من النفقات الجمالية لبرنامج حماية أملاك الدولة، ونسبة تطور بـ 7,14 % مقارنة بسنة 2023.

ويعود تطور الإعتمادات للسنوات القادمة بالأساس إلى:

✓ مواصلة تركيز مشروع إحصاء أملاك الدولة وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة وما يتطلبه من انتدابات و نفقات تسيير ووسائل نقل تنفيذاً لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد وقرار وزير المالية المؤرخ في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بالمصادقة على معيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية لإدراجها ضمن موازنة الدولة،

✓ الاستجابة لمتطلبات الترفيه في نسق التدخلات لحماية أملاك الدولة من خلال الإستفادة من نتائج المعاينات الميدانية لجرد وتقييم ممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة للترفيه في نسق تحيين سجلات أملاك الدولة و انجاز الإختبارات مما ينعكس ايجابيا على تطور تقديرات مؤشر "نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة".

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

اسم رئيس البرنامج: السيد رضا الجبالي، المدير العام للمصالح المشتركة

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج": غرة جانفي 2020

1- تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته:

1-1 تقديم إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة:

توكل لبرنامج القيادة والمساندة مهمة إرساء إدارة عصرية تركز على استعمال التقنيات الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع بغاية تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك تم ضبط إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" والمتمثلة في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف.

وفي هذا الإطار، يرمي برنامج القيادة والمساندة إلى تعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتدخلين في القطاع.

ويعد برنامج القيادة والمساندة النواة الصلبة في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف باعتباره يسهر على تقديم الدعم المادي واللوجستي للبرامج العملياتية الأخرى لتحقيق أهدافها المرسومة في قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية لمعاوضة مجهود الدولة في تعبئة الموارد المالية واستحداث نسق التنمية بالجهات الداخلية خاصة ويعمل البرنامج على:

- حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية،
- تطوير المنظومة القانونية والتشريعية للقطاع،
- تطوير المنظومات المعلوماتية المعتمدة في شتى المجالات والتأهيل الرقمي للإدارة،
- تأهيل المصالح الإدارية المتدخلة،
- إعادة هيكلة بعض الهياكل التابعة للمهمة في اتجاه إضفاء نجاعة على خدماتها ذات العلاقة بحماية ومتابعة التصرف في أملاك الدولة العقارية والمنقولة.

هذا، ويشكو برنامج القيادة والمساندة من بعض الإشكاليات التي تعيق الوصول إلى الأهداف المرسومة والمتمثلة أساسا في تجميد الانتدابات وتعدد إجراءات التسوية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للإدارة من ناحية الاختصاصات ومن ناحية الوظائف، لا سيما في ظل تواتر تدخل الدولة في الشأن الاجتماعي الشيء الذي قد يؤثر سلبا على نجاعة وفاعلية مسار التصرف في الموارد البشرية والموازنة بين كل فئات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك يواجه البرنامج إشكاليات متعلقة بالموارد المالية تتمثل خاصة في ضعف الإعتمادات المخصصة لنفقات التسيير التي بقيت في حدود الإعتمادات المرسومة بقوانين المالية السابقة مع إقرار زيادة في حدود 3 % فقط لا غير ما يتوافق ومنتشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لا سيما وأن أسعار أغلب المواد عرفت ارتفاعا غير مسبوق بما في ذلك الورق، المحروقات، الكهرباء والغاز، الماء الشيء الذي قد ينال من ديمومة الميزانية ويساهم في تسجيل متخلدات ذات الأثر السلبي على ميزانية الوزارة بوجه خاص والمالية العمومية بوجه عام.

وبناء على ما تم عرضه، فإن أهم الأولويات التي تم ضبطها لهذا البرنامج تندرج في إطار التوجهات الوطنية للرقي بجودة الخدمات الإدارية وذلك بالتركيز على المحاور التالية:

- تحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة،
- ترشيد الاستهلاك،
- تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- الحرص على دعم ثقافة التجديد و امتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- تعزيز لامركزية التكوين من خلال مواصلة برمجة دورات تكوينية على مستوى الجهات لتنمية القدرات المهنية للأعوان و دعم حظوظهم في المناظرات الداخلية للترقية بالإضافة إلى تنمية مهارات العملة لتحسين الخدمات المسداة من طرفهم.

برنامج القيادة والمساندة

القيادة والدعم والمساندة

البرنامج
الفرعي

الدعم والمساندة

القيادة

الوحدات
العملية

- الكتابة العامة

- الإدارة العامة للمصالح
المشتركة

- الإدارة العامة لتكنولوجيا
المعلومات والإدارة الإلكترونية

- الإدارة العامة للدراسات
والتخطيط والبرمجة

- إدارة التنسيق والإشراف

- الإدارة العامة للشؤون
القانونية

- وحدة التصرف حسب الأهداف
لإنجاز مشروع تطوير التصرف
في ميزانية الدولة

- مكاتب المصالح المشتركة
ومصالح الإعلامية (بالإدارات
الجهوية)

- الديوان

- مكتب الضبط المركزي

- مكتب الإعلام والاتصال

- مكتب العلاقات مع المواطن

- مكتب التعاون الدولي
والعلاقات الخارجية

- مكتب متابعة العمل الحكومي

- وحدة الإحاطة بالمستثمرين

- الخلية المركزية للحكومة

- وحدة الكتابة القارة للجنة
مراقبة الصفقات

- مكتب التشریفات والإستقبال
والإستمرار

المتدخلون

المستوى المركزي

التصرف في الموارد البشرية
والشؤون المالية وتقديم الخدمات
واللوجيستيك

قيادة ومتابعة مختلف أنشطة
المهمة

الأنشطة

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج القيادة والمساندة:

يضم برنامج "القيادة والمساندة" هدفين استراتيجيين، وهما:

➤ تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ملائمة الكفاءات مع الحاجيات

وضمن المساواة وتكافؤ الفرص،

➤ ضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف في الموارد المالية للمهمة مع

تحسين نجاعة وفاعلية برنامج القيادة والمساندة.

الهدف 9-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ملائمة الكفاءات مع الحاجيات وضمن المساواة وتكافؤ الفرص:

➤ **تقديم الهدف:** يتمحور هذا الهدف حول العمل على تحسين التصرف في الموارد البشرية وحسن توظيفها مع تلبية طلبات برامج المهمة.

➤ **تقديم المؤشرات:**

★ **المؤشر 9-1-1: نسبة التحكم في كتلة الأجور:**

✓ **تقديم المؤشر 9-1-1:** تم اعتماد هذا المؤشر للتثبت من دقة التقديرات ومطابقتها للحاجيات الفعلية لقسم التأجير العمومي.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1-1-9: نسبة التحكم في كتلة الأجور:

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022				
100	98	96	94,75	92,27	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-9 نسبة التحكم في كتلة الأجور

✓ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 1-1-9 على مدى الثلاث سنوات:

للمحافظة على التوازنات المالية للدولة وسعيًا للتوجه العام الرامي إلى تحقيق الضغط عن كتلة الأجور يعمل هذا المؤشر على تحسين التصرف في الساعات الإضافية وإعداد البرامج للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية والمغادرة الاختيارية والعمل على تطوير الكفاءات والقدرات المهنية للأعوان الإداريين والفنيين والعملة لتقليص الحاجة إلى الإنتدابات الجديدة، وقد شهدت نسبة التحكم في كتلة الأجور خلال سنة 2020 ما قدره 92,27 % وهذا ناجم عن الزيادة في الأجور ويعمل البرنامج على الرفع في هذه النسبة لتبلغ 100 % سنة 2024.

★ المؤشر 2-1-9: نسبة الأعوان المكونين في الميادين الأساسية:

✓ تعريف المؤشر 2-1-9: تم اعتماد هذا المؤشر لتحديد معدل الأعوان المستفيدين من الدورات التدريبية ومن حصر معدل المنتفعين من الدورات التدريبية والتكوين بمختلف اختصاصاتهم و تقليص الفوارق بين الجنسين وبصفة عامة بين مختلف الفئات في المجتمع.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-2: نسبة الأعوان المكونين في الميادين الأساسية:

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022				
24	23	22	21,71	37,13	نسبة مائوية	المؤشر 9-1-2 نسبة الأعوان المكونين في الميادين الأساسية

✓ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-1-2 على مدى الثلاث سنوات:

لتحسين التصرف في الموارد البشرية وتحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع يعمل هذا المؤشر على تطوير القدرات البشرية وذلك بتنظيم دورات تكوينية متعددة وفي مجالات متنوعة تستجيب إلى حاجيات الإدارة حيث توكل إلى البرنامج مهمة بلورة المخطط السنوي للتكوين والحرص على تنفيذه لبلوغ الغاية المنشودة التي بلغت حوالي 37,13 % سنة 2020 في حين شهدت انخفاضا كبيرا سنة 2021 لتبلغ 21,71 % وذلك نتيجة تداعيات جائحة كورونا.

الهدف 9-2: ضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف في الموارد المالية للمهمة مع تحسين نجاعة وفاعلية برنامج القيادة والمساندة:

➤ **تقديم الهدف:** يتمحور هذا الهدف حول تأمين التصرف الناجع في الموارد المالية للمهمة والعمل على تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

➤ **تقديم المؤشرات:**

★ **المؤشر 9-2-1: نسبة إنجازات الميزانية مقارنة بالتقديرات:**

✓ **تعريف المؤشر 1-2-9:** تم اعتماد هذا المؤشر لضمان دقة تقديرات الميزانية وتجنب اللجوء

إلى طلب اعتمادات إضافية خلال السنة المالية.

✓ **إنجازات وتقديرات المؤشر 1-2-9:** نسبة إنجازات الميزانية مقارنة بالتقديرات:

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022				
101	102	103	104	106,04	نسبة مائوية	المؤشر 1-2-9 نسبة إنجازات الميزانية مقارنة بالتقديرات

✓ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 1-2-9 على مدى الثلاث سنوات:**

يساهم هذا المؤشر في العمل على تطوير التصرف في الاعتمادات المالية للمهمة وممتلكاتها وحسن تنفيذ الميزانية من حيث الإعداد والإنجاز وذلك من خلال تحسين التصرف في صرف الاعتمادات وترشيد التصرف في الممتلكات وحوكمة مصاريف التسيير.

★ **المؤشر 2-2-9:** حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة في ميزانية المهمة:

✓ **تعريف المؤشر 2-2-9:** تم اعتماد هذا المؤشر للدفع نحو تقليص نسبة الإعتمادات

المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة وتوجيهها عند الضرورة للبرامج العملياتية الأخرى كخيار استراتيجي يساعد على تنمية مواردها بشكل يسمح من إنجاز المشاريع المنوطة بعهدتها في ظروف عادية تجسيما لإستراتيجية القطاع.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 2-2-9: حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة في

ميزانية المهمة:

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
31	32	33	33,75	39,27	نسبة مائوية	المؤشر 2-2-9 حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة في ميزانية المهمة

✓ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 2-2-9 على مدى الثلاث سنوات:

في إطار المحافظة على ضمان ديمومة الميزانية وحسن تنفيذها والتوجه نحو اللامركزية يعمل هذا المؤشر على تقليص الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة عبر حسن توزيع الأعوان ونفقات التشغيل بين البرامج العملياتية والبرامج الفرعية والأنشطة.

★ المؤشر 3-2-9: كلفة التشغيل لكل عون:

✓ تعريف المؤشر 3-2-9: تم اعتماد هذا المؤشر لحوكمة التصرف في نفقات التشغيل

وجعلها في حدود الحاجيات الأكيدة لسير المصالح وتوجيهها نحو البرامج العملياتية لتحقيق أهدافها المرسومة.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 3-2-9: كلفة التشغيل لكل عون:

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
5 451	4 696	3 957	3 903	5 579	دينار	المؤشر 3-2-9 كلفة التشغيل لكل عون

✓ تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-2-3 على مدى الثلاث سنوات:

يحرص برنامج القيادة والمساندة على الضغط على المصاريف الإلزامية وترشيد الاستهلاك وكذلك الحث على الاستعمال المشترك للتجهيزات الإدارية، ورغم كل الجهود فإن التقليل في كتلة التسيير مع التقليل في كتلة الأجور يمكن أن ينجر عنه الضرر بالظروف الملائمة للعمل.

2-2- تقديم أنشطة برنامج القيادة والمساندة:

يرتكز برنامج القيادة والمساندة على نشاط رئيسي واحد وهو "التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك" الذي يشمل مختلف العمليات الإدارية والمالية والقانونية التي تقوم بها مختلف الهياكل المتدخلة في البرنامج كل في مجاله.

جدول عدد 11:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
القيادة والمساندة	تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ملائمة الكفاءات مع الحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	نسبة التحكم في كتلة الأجور 96 %	قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة	26 276,756	ضبط عدد الأعوان وتطويرهم وتأجيرهم، إعداد وتنفيذ مخطط التكوين السنوي الخاص بالوزارة، إعداد ميزانيات الإدارات المركزية والجهوية للوزارة ومتابعة تنفيذها، التصرف في الشؤون المالية للأعوان.
		نسبة الأعوان المكونين في الميادين الأساسية 22 %			
	ضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف في الموارد المالية للمهمة مع تحسين نجاعة وفاعلية برنامج القيادة والمساندة	نسبة إنجازات الميزانية مقارنة بالتقديرات 103 %			
		حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة في ميزانية المهمة 33 %			
		كلفة التسيير لكل عون 3 957 دينار			

3- إطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى (2022-2024):

تقدر ميزانية برنامج القيادة والمساندة سنة 2022 بـ 26,277 مليون دينار،
وينتظر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2023 ما قدره 28,382 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ
8,01 % مقارنة بميزانية سنة 2022،
كما ينتظر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2024 ما قدره 29,957 مليون دينار، أي بنسبة تطور
بـ 5,55 % مقارنة بميزانية سنة 2023.

جدول عدد 12:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
21 977	20 766	18 790,756	17 840	19 153,222	نفقات التأجير
4 130	4 006	3 966	3 821	9 140	نفقات التسيير
890	880	833	833	768,046	نفقات التدخلات
2 960	2 730	2 687	2 987	1 488,957	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
29 957	28 382	26 276,756	25 481	30 550,225	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
29 957	28 382	26 276,756	25 481	30 550,225	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تتوزع ميزانية برنامج القيادة والمساندة على المدى المتوسط (2022-2024) حسب طبيعة
النفقة على النحو التالي:

➤ **نفقات التأجير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 18,791 مليون دينار، أي نسبة 71,51 %
من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة،

ويُنْتَظَرُ أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 20,766 مليون دينار، أي نسبة 73,17 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة، ونسبة تطور بـ 10,51 % مقارنة بسنة 2022، كما يُنْتَظَرُ أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 21,977 مليون دينار، أي نسبة 73,36 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة، ونسبة تطور بـ 5,83 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات التسيير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 3,966 مليون دينار، أي نسبة 09,15 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة،

ويُنْتَظَرُ أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 4,006 مليون دينار، أي نسبة 14,11 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة، ونسبة تطور بـ 1,01 % مقارنة بسنة 2022، كما يُنْتَظَرُ أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 4,13 مليون دينار، أي نسبة 13,79 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة، ونسبة تطور بـ 3,1 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات التدخلات:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 833 ألف دينار، أي نسبة 3,17 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة،

ويُنْتَظَرُ أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 880 ألف دينار، أي نسبة 3,1 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة، ونسبة تطور بـ 5,64 % مقارنة بسنة 2022، كما يُنْتَظَرُ أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 890 ألف دينار، أي نسبة 2,97 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة، ونسبة تطور بـ 1,14 % مقارنة بسنة 2023.

➤ **نفقات الاستثمار:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2022 بـ 2,687 مليون دينار، أي نسبة 10,23 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة،

ويُنْتَظَرُ أن تبلغ هذه النفقات سنة 2023 ما قدره 2,73 مليون دينار، أي نسبة 9,62 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة، ونسبة تطور بـ 1,6 % مقارنة بسنة 2022، كما يُنْتَظَرُ أن تبلغ هذه النفقات سنة 2024 ما قدره 2,96 مليون دينار، أي نسبة 9,88 % من النفقات الجمالية لبرنامج القيادة والمساندة، ونسبة تطور بـ 8,42 % مقارنة بسنة 2023.

إن تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة هذا البرنامج خلال السنوات المقبلة ناتج عن السعي إلى تحقيق التوجهات الوطنية والمتمثلة في تطوير وتحسين نجاعة وفاعلية وجودة الخدمات الإدارية

وتعزيز اللامركزية الإدارية والنهوض بها بما يضمن تطوير الأداء بجميع الهياكل مركزيا، جهويا ووطنيا.

ولبلوغ القيم المنشود يعمل برنامج القيادة والمساندة على:

- ✓ القيام بعمليات المتابعة والتقييم والتخطيط بصفة دورية لضمان التنسيق بين مختلف البرامج والحرص على حسن استهلاك الموارد،
- ✓ ترسيخ رقمنة الإدارة قصد تعزيز الشفافية والتشاركية،
- ✓ تطوير القدرات المهنية للأعوان عبر تنظيم دورات تكوينية في مختلف المجالات والاختصاصات قصد تمكين الأطارات والأعوان من مواكبة المستجدات والعمل على تطوير الإدارة،
- ✓ تحسين التصرف في الموارد البشرية وتحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال ومختلف فئات المجتمع،
- ✓ تحسين التصرف في الموارد المالية وذلك بإحكام تنفيذ ومتابعة الميزانية وتحسين نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة.

الملاحق

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج

التصرف في أملاك الدولة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة توفير الرصيد العقاري

رمز المؤشر: 1 / 1 / 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب نسبة العقارات المسواة مقارنة بالعقارات المطلوبة.
 - العقارات المسواة = العقارات المقتناة (A) + العقارات الصادر في شأنها أحكام بالتسجيل (B) + العقارات المصادق على تحديدها بأمر (C)
 - العقارات المطلوبة = العقارات المطلوب اقتناؤها (D) + العقارات المقدمة للتسجيل (E) + العقارات المحددة من قبل لجان الاستقصاء والتحديد (F)
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$100 \times \left(\frac{A + B + C}{D + E + F} \right) = \frac{\text{نسبة العقارات المسواة}}{\text{نسبة العقارات المطلوبة}}$$

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

* تقرير نشاط الإدارة العامة للاقتناء والتحديد

* مساحة العقارات المسجلة

* مساحة العقارات المحددة

* القوائم البيانية المحالة من الوزارات أصحاب المشاريع

4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر : 63 % سنة 2024

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فائزة عز الدين

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
63	62	61	60	70	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-1 نسبة توفير الرصيد العقاري

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات بالنسبة لهذا المؤشر بعنوان سنة 2020 نسبة 70 % وذلك باحتساب مؤشر المساحات الذي تم تغييره و59.15 % باحتساب مؤشر الملفات، ومن المنتظر أن تبلغ ارتفاعا طفيفا في السنوات المقبلة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود صعوبات أثناء أعمال التنسيق مع الإدارات الجهوية.
- طول الأجال وكثرة الإجراءات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية

رمز المؤشر: 2 / 1 / 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة
2. تعريف المؤشر: حسن التصرف في العقارات يشتمل على توظيف العقارات الدولية الفلاحية وكذلك تسوية الوضعيات القديمة للعقارات الدولية الفلاحية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$100 \times \left(\frac{\text{مجموع مساحة العقارات الدولية الفلاحية الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو التسوية}}{\text{مجموع المساحات الدولية المطلوبة والقابلة للتوظيف}} \right)$$

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- تقرير نشاط الإدارة العامة للعقارات الفلاحية وتقارير نشاط الإدارات الجهوية وجداول إحصائية.
- مساحة العقارات الدولية الفلاحية المسوغة: هي المساحات المسوغة تبعا لإبرام عقود الكراء والمنصوص عليها بالدراسات الفنية والاقتصادية الواردة ضمن الملفات القانونية لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية والمقاسم الفنية ومختلف المقاسم الأخرى المنصوص عليها بالملفات الواردة من المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية.
- مساحة العقارات الدولية الفلاحية موضوع معاوضة أو تفويت أو تخصيص أو اتفاقيات أو الترخيص بأمر في التفويت.
- المساحة المصفاة: هي مساحة العقارات الدولية الفلاحية موضوع تسوية حسب الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 والمبرم في شأنها عقد بيع.

4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر مارس من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60,26 % سنة 2024

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد أحمد وديع الباهي: رئيس مصلحة

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
60,26	56,24	51,58	37,54	34,45	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-2 نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة بالعمل الإداري (مركزيا وجهويا) وستسعى الإدارة إلى تدليلها حسب الإمكانيات المتاحة وفي حال توفر الإعتمادات المطلوبة لتعزيز الإدارة بالمعدات ووسائل النقل اللازمة وبالتالي ستمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة هذا ويسجل المؤشر حاليا تحسنا نسبيا مع توقع أن يبلغ حوالي 60% في حال توفير الإعتمادات المطلوبة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ترجع النسب الضعيفة للمؤشر إلى عدة أسباب من أهمها:

- محدودية الموارد البشرية بوحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية مما أثر سلبا على دراسة الملفات الواردة من اللجان الجهوية الاستشارية.
- طول الإجراءات من عرض الملف على أنظار اللجان الجهوية الاستشارية إلى عرضه على أنظار اللجنة الوطنية الاستشارية وصولا إلى إبرام عقد البيع .
- ضعف وتيرة انعقاد اللجنة الوطنية الاستشارية.
- إشكاليات تتعلق بتضمين بعض الرسوم العقارية على مستوى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في جندوبة ومنوبة والمتعلقة بها عمليات تحيين ونقل ملكية لفائدة ملك الدولة الخاص.

- بعض الملفات يتطلب درسا حيزا زمنيا يتعلق خاصة في اصلاح معطيات نماذج مشاريع عقود الكراء.
- تعدد المتدخلين في عملية توظيف العقارات الفلاحية مما أدى إلى تشتيت الجهود وطول الإجراءات.
- خضوع الطلبات العقارية لمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لقواعد وأحكام قانونية تتسم بالنقص والغموض في تحديد الضوابط الإجرائية الخاصة بالجوانب العقارية مما أدى إلى تعطل تركيز هذا الصنف من المشاريع المتعلق بنظام اللزمات وإيقاف البت في الطلبات العقارية المتعلقة بنظامي الإستهلاك الذاتي والمحلي بناء على الرأي الذي أبدته المحكمة الإدارية بعد إستشارتها في الغرض بخصوص مدى مشروعية تركيزها على العقارات الدولية الفلاحية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية

رمز المؤشر: 3 / 1 / 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة
2. تعريف المؤشر: نسبة العقارات الدولية الموظفة غير الفلاحية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$100 \times \left(\frac{\text{عدد العقارات الدولية غير الفلاحية الموظفة سواء بالبيع أو بالبراءة أو بالتخصيص}}{\text{عدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك}} \right)$$

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- * عدد العقارات الدولية غير الفلاحية المنصوص عليها بعقود بيع وكراء وتخصيص
- * عدد العقارات المطلوبة للكراء أو البيع أو التخصيص والقابلة لذلك
- * عدد العقارات موضوع الترخيص بأمر في التفويت
- * عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت.
- * عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والتي لم يقع عرضها خلال السنة المنقضية.

- * الأمثلة الفنية المنجزة من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.
- * الأمثلة الفنية موضوع المقاسم المسواة.

4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر : 72,57 % سنة 2024

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد رضا الثلجوي

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
72,57	66,20	58,82	44,75	40,69	نسبة مائوية	المؤشر 3-1-1 نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر أن تتطور نسبة العقارات الدولية الموظفة من 44,75 سنة 2021 إلى 58,82 سنة 2022 نظرا لتفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري ولعقد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت بصفة دورية وعرض أكبر عدد ممكن من الملفات على أنظارها مع استحثاث خبير الإدارة على تقدير القيمة الشرائية ليتسنى رفع نسق اصدار قرارات التفويت من جهة، ولاستكمال عمليات الرفع الطبوغرافي بالنسبة للدفعة الأولى من التجمعات السكنية من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري والعمل على التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية قصد تحسيس المواطنين بأهمية هذا المشروع لتحفيزهم على تسوية وضعيتهم العقارية من جهة أخرى، وهذا العدد مرشح للارتفاع لتبلغ نسبة المؤشر 66,20 سنة 2023 و72,57 سنة 2024 اذا ما تم إصدار القانون الجديد المنظم لعملية التفويت في هذه الاملاك والأمر التابع له وكذلك في صورة استكمال إنجاز الأعمال الفنية بالنسبة لجزء هام من العقارات المقامة عليها التجمعات السكنية المعنية بالتسوية من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بالإضافة إلى أهمية العملية التحسيسية التي ستقوم بها المصالح الجهوية للوزارة بالتنسيق مع السلط المحلية والجهوية والتوجهات الميدانية للتجمعات السكنية المعنية بالتسوية قصد دعوة المواطنين إلى الإقبال على عملية التسوية وكذلك تدعيم الإدارة مركزيا و جهويا بالوسائل اللازمة لرفع نسق العمل كما وكيفا وبالتالي المساهمة في الإسراع بتصفية هذا الرصيد العقاري.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- تتميز المهام الموكولة إلى الإدارة العامة للتصرف والبيوعات بعدم التجانس والتنوع في مستوى الطلبات العقارية للمشاريع غير الفلاحية وخضوعها لمقتضيات إجرائية مختلفة ومتعددة، فضلا عن الارتباط في دراستها بهياكل وأطراف أخرى منها التابعة للوزارة ومنها المستقلة هيكليا عنها على غرار الوزارة المكلفة بالفلاحة أو بالتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية التي تكون إستشارتها ضرورية عند دراسة أي ملف.
- ضرورة مراجعة النصوص المنظمة لعملية التفويت باعتبار النصوص النافذة حاليا صدرت منذ ثلاثة عقود ولم تعد مواكبة للوضعيات الواقعية المستجدة.
- ضرورة اختصار الأجل المستغرقة من قبل الإدارات الجهوية سواء لإجراء المعاينات والأبحاث العقارية وابداء الآراء الفنية لتقدير قيمة العقارات موضوع قرارات التفويت، او بالنسبة لمراجعة الأمثلة الهندسية المعدة من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وكذلك عند دراسة ملفات التسوية وإصدار الأذون بالقبض وإعداد مشاريع عقود التسوية وابداء الآراء الفنية.
- العمل على إيجاد حل للإشكال الهيكلي المتمثل في اشتراك جهتين في التعهد بملف أملاك الأجانب (الإدارة العامة لأملاك الأجانب بالوزارة والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية).
- ضرورة إصدار منشور مشترك بين كل من وزارات أملاك الدولة والشؤون العقارية والتجهيز والإسكان والبنية التحتية والشؤون المحلية والبيئة قصد اختصار آجال عرض ملفات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص بموضوع رسوم عقارية على أنظار اللجنة الفنية للتقسيمات للمصادقة باعتبار أن مشروع التسوية ذو بعد اجتماعي واقتصادي ومرتببط بآجال محددة حسب الأمر الحكومي عدد 505 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018.
- العمل على إيجاد حل للإشكال المتعلق بالتجمعات السكنية المقامة على عقارات دولية غير مشمولة بأمثلة التهيئة العمرانية أو عقارات دولية على الشياخ ليتسنى تسوية وضعيتها.

بطاقة مؤشر قياس الأداء

لبرنامج

حماية أملاك الدولة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التدخلات المنجزة لحماية أملاك الدولة

رمز المؤشر: 1 / 1 / 2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان الحماية الأنجع لأملاك الدولة
2. تعريف المؤشر: يُعنى بقياس نسبة العمليات المنجزة خلال السنة لغرض حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : (نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة + نسبة الاختبارات المنجزة + نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية + نسبة تحيين العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى) \ 4
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومات الإعلامية و مكاتب ضبط الإدارات العامة
4. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر : 71.35 % سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد قيس الهذلي

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
71,35	66,41	62,01	58,12	61,93	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-2 نسبة التدخلات المنجزة لحماية أملاك الدولة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يشهد مؤشر نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة إستقراراً في نسبة الإنجاز في حدود 60 % في السنوات 2020 و 2021 وذلك نتيجة لما يشهده الوضع الصحي والاقتصادي في البلاد. وسيعمل البرنامج خلال السنوات الثلاث القادمة إلى الترفيع في نسبة التدخلات لحماية أملاك الدولة في نسق تصاعدي و بصفة تدريجية وذلك بالتوازي مع دخول مشروع جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة حيّز النفاذ في إطار إرساء المحاسبة ذات القيد المزدوج للدولة و الذي سيكون له التأثير المباشر على مؤشر أداء تحيين سجلات أملاك الدولة بصفة عامة ومؤشر إنجاز الإختبارات.

وفي نفس السياق فإن التطور المطرد لهذا المؤشر يعود للتحسن الملحوظ في مستوى تأطير المراقبين ومتابعة أعمالهم، وكذلك لإعتماد الهيئة العامة لرقابة أملاك الدولة والشؤون العقارية على سياسة نشيطة على مستوى دورات التكوين والتربّصات الخاصة بالمراقبين في علاقة بمؤشر نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية.

وقد تمّ الترفيع في تقديرات المؤشر مبدئياً بصفة تدريجية نظراً لعدم وضوح طريقة العمل التي سيقع إعتمادها بالتنسيق مع بقية المتدخلين في مشروع جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة.

3. تحديد أهم النقاىص المتعلقة بالمؤشر:

يجمع المؤشر بين عدة مؤشرات فرعية تعكس نشاط مختلف الهياكل المتداخلة في البرنامج، وتتجلى حدود هذا المؤشر خاصة في طريقة إحتسابه حيث يتم إعتقاد معدل المؤشرات الفرعية الأمر الذي يمكن أن يخفي إنخفاض حاد في نتائج مؤشر فرعي أو إرتفاع ملحوظ في آخر .

بطاقة الفاعل العمومي

"الديوان الوطني للملكية العقارية"

المتدخل في

برنامج حماية أملاك الدولة

الديوان الوطني للملكية العقارية

1. البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: حماية أملاك الدولة

I- التعريف :

1. النشاط الرئيسي: مسك السجل العقاري
2. مرجع الأحداث: الأمر عدد 758 لسنة 2019 المؤرخ في 19 أوت 2019
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة والفاعل العمومي: عقد برامج للديوان الوطني للملكية العقارية للفترة 2020-2023.

II- الإستراتيجية والأهداف :

1. الإستراتيجية: للديوان الوطني للملكية العقارية دور رئيسي في المساهمة في السياسة التنموية للبلاد من خلال أداءه لوظيفته الإشهارية لما لهذه الوظيفة من تأثير مباشر على تحقيق الاستقرار في المعاملات العقارية وعلى توفير الحماية للرصيد العقاري للبلاد الذي يمثل أحد الركائز الأساسية.
2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية: تتمثل أهم أولويات وأهداف الديوان الوطني للملكية العقارية في ما يلي :
 - تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات وضمان دقتها وسلامتها.
 - تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم وذلك بتعصير فضاءات الحفظ وطرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم.
 - تنمية وتكوين الموارد البشرية المكلفة بمسك السجل العقاري .
 - تركيز إدارة الكترونية من خلال تعميم واستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري ورقمنة الوثائق وبناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية
3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة غير مباشرة تتمثل في مساندة هيكل الدولة المتدخلة في مجال حماية أملاك الدولة مثل ترسيم الحقوق والتحملات المتعلقة بالعقارات الدولية وحفظ الوثائق الخاصة بها

4. أهم الأنشطة:

الأنشطة	تقديرات المؤشرات	مؤشرات قياس أداء الأهداف	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> - دعم الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها - دعم المراقبة الدورية لنشاط الإدارات الجهوية و متابعة حسن استغلال التطبيقات الإعلامية - توحيد طرق العمل وتحسين دليل الإجراءات - الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر 1.3: نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2) و المؤشر 2.3: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة . 	0.13%	المؤشر 1-1: نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري	الهدف 1: ضمان دقة وسلامة الخدمات
<ul style="list-style-type: none"> - دعم الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها خاصة في مجال الإعلامية - تدعيم الادارات الجهوية بالمعدات الاعلامية - الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر 1.3: نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2) و المؤشر 2.3: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة . 	%95	المؤشر 1-2: نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف	الهدف 2: تقليص آجال إسداء الخدمات
تعميم المنظومة الاعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية	100%	المؤشر 1-3: نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2)	الهدف 3: إسداء الخدمات عن بعد
الترفيع في نسق أعمال رقمنة الرسوم العقارية وذلك بتكوين فريق عمل بكل إدارة جهوية للقيام بهذه المهمة	%94	المؤشر 2-3: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة	
اقتناء الزفوف و المعدات الخصوصية للحفاظ	55%	المؤشر 1-4: نسبة الرصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات	
معالجة الوثائق باستعمال التقنيات الإلكترونية و الميكروغرافية و ذلك بتجديد و تطوير المعدات الخاصة بها و تركيز منظومة إعلامية لبقية مكونات الرصيد الوثائقي المحفوظ مركزيا و جهويا .	30 متر خطي	المؤشر 2-4: حجم الرصيد الوثائقي المعالج	الهدف 4: ضمان ديمومة الوثائق والأرشفيف
<ul style="list-style-type: none"> - إحداث خلية خاصة بترميم وتسفير الوثائق - اقتناء المعدات الخاصة بترميم وتسفير الوثائق - تكوين فريق مختص في الغرض 	15%	المؤشر 3-4: نسبة الوثائق التي سيتم ترميمها وتسفيرها مقارنة بحجم الوثائق التي تحتاج إلى ذلك	
<ul style="list-style-type: none"> - تدعيم المؤسسة بانتدابات جديدة - الزيادة في نسب الخطط المخصصة للترقية 	%69,3	المؤشر 1-5: نسبة التأطير	الهدف 5: تنمية الموارد البشرية
تكثيف الدورات التكوينية خاصة في المجال العقاري	%23	المؤشر 2-5: نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	
اقتناء المعدات الإعلامية المبرمجة ضمن الخطة الإستراتيجية وتجديد أسطول المعدات الإعلامية كلما اقتضت الحاجة ذلك	%77,74	المؤشر 1-6: نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية	الهدف 6: إعلامية الإدارة

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024) :

1- تقديم عام لتقديرات ميزانية الديوان الوطني للملكية العقارية للسنة المالية 2022:

قدرت ميزانية الديوان الوطني للملكية العقارية للسنة المالية 2022 بحوالي 97000 ألف دينار تتوزع كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

تمويل ذاتي (معلوم الخدمات المزادات)	مصدر التمويل
95000	ميزانية التصرف
2000	ميزانية الإستثمار

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

الوحدة: ألف دينار

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
95000	95000	95000	69968	56713	ميزانية التصرف:
2000	6000	2000	400	2100	ميزانية الإستثمار أو التجهيز:
97000	101000	97000	70368	58813	المجموع

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج

القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التحكم في كتلة الأجور

رمز المؤشر : 1 / 1 / 9

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ملائمة الكفاءات مع الحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص
- تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بقياس قدرة التحكم في كتلة الأجور من خلال دقة تقديرات الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير.
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر : $\text{نققات التأجير المرسمة بقانون المالية} \times 100$
نققات التأجير المنجزة فعلياً
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
- تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة المالية
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % سنة 2024
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: سامي بن عبيد: مدير

III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022				
100	98	96	94,75	92,27	نسبة مئوية	المؤشر 1-1-9 نسبة التحكم في كتلة الأجور

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: شهدت سنة 2020 تفاوتاً بين تقديرات وإنجازات كتلة التأجير مما أدى إلى تضخم الفارق بينهما وهذا كان ناتجاً عن الزيادة غير المبرمجة في الأجور، أما بالنسبة إلى تقديرات السنوات الثلاث المقبلة فسيسعى برنامج القيادة والمساندة على تحقيق التوجهات الوطنية وهي التحكم في كتلة الأجور.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: من أهم النقاط المتعلقة بهذا المؤشر وهو الزيادة في الأجور.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان المكونين في الميادين الأساسية

رمز المؤشر : 2 / 1 / 9

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ملائمة الكفاءات مع الحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص
- تعريف المؤشر: نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في الميادين الأساسية
- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: $\frac{\text{العدد الجملي للأعوان المكونين في الميادين الأساسية}}{\text{العدد الجملي للأعوان المعنيين بالتكوين}} \times 100$
- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
- تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 24 % سنة 2024
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حبيب الفالح: مدير

III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022				
24	23	22	21,71	37,13	نسبة مائوية	المؤشر 2-1-9 نسبة الأعوان المكونين في الميادين الأساسية

2. تحليل النتائج والتفديرات الخاصة بالموشر: تم خلال سنة 2020 تنظيم العديد من الدورات التكوينية انتفع بها 669 عونا وإطارا في اختصاصات متعددة موزعة على مجالات تكوينية متنوعة ذات أولوية تم ضبطها بمنشور رئاسة الحكومة حول إعداد وتنفيذ مخطط التكوين، غير أنه نظرا للظرف الاستثنائي الذي فرضه تسارع تفشي وباء كورونا منذ بداية سنة 2021 الذي أدى إلى تقليص أيام العمل الفعلية من جهة وإمكانية عقد ورشات العمل والدورات التكوينية من جهة أخرى، وبالتالي تراجع نسبة تكوين الأعوان.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر: النقص الفادح في الإعتمادات المرصودة لبرنامج التكوين.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجازات الميزانية مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر : 1 / 2 / 9

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف في الموارد المالية للمهمة مع تحسين نجاعة وفاعلية برنامج القيادة والمساندة
- تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بقياس الفرق بين تقديرات وإنجازات الميزانية بعنوان السنة المالية.
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: $\frac{\text{الإعتمادات المستهلكة}}{\text{الإعتمادات المرصودة}} \times 100$
- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
- تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة المالية
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 101 % سنة 2024
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: سامي بن عبيد: مدير

III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022				
101	102	103	104	106,04	نسبة مائوية	المؤشر 1-2-9 نسبة إنجازات الميزانية مقارنة بالتقديرات

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: يرمز هذا المؤشر إلى تحسين التصرف في الموارد المالية للوزارة من خلال إحكام تنفيذ ومتابعة الميزانية وتحسين نسبة استهلاك الاعتمادات وضمان ديمومة ميزانية المهمة.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: نقص الإعتمادات المرسمة بقانون المالية.

بطاقة مؤشر الأداء: حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة في ميزانية المهمة

رمز المؤشر : 2 / 2 / 9

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف في الموارد المالية للمهمة مع تحسين نجاعة وفاعلية برنامج القيادة والمساندة
- تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بنسبة حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة في ميزانية المهمة
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: $\frac{\text{ميزانية برنامج القيادة والمساندة}}{\text{ميزانية المهمة}} \times 100$

- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
- تاريخ توفر المؤشر: بداية السنة المالية
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 31 % سنة 2024
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: سامي بن عبيد: مدير

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022				
31	32	33	33,75	39,27	نسبة مائوية	المؤشر 2-2-9 حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة في ميزانية المهمة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: يتم العمل من خلال هذا المؤشر على تخفيض الاعتمادات المرصودة لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج يسعى إلى تقديم الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج ودعم قدرات التصرف الإداري والمالي لدى الإدارة المركزية، وقد حظيت حصة ميزانية هذا البرنامج بنسب متفاوتة على المدى المتوسط مع مراعاة القيم المنشودة لهذا المؤشر لتحقيق الأهداف المرسومة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: الضغط على حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة قد يؤثر على مردوبيته وذلك نظرا لدوره الفعال في دعم ومساندة بقية البرامج.

بطاقة مؤشر الأداء: كلفة التسيير لكل عون

رمز المؤشر : 3 / 2 / 9

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف في الموارد المالية للمهمة مع تحسين نجاعة وفاعلية برنامج القيادة والمساندة
- تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بكلفة تسيير كل عون داخل المهمة
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع اعتمادات التسيير
عدد أعوان المهمة

- وحدة المؤشر: دينار
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
- تاريخ توفر المؤشر: بداية السنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 5 000 دينار سنة 2027
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: سامي بن عبيد: مدير

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022				
5 451	4 696	3 957	3 903	5 579	دينار	المؤشر 3-2-9 كلفة التسيير لكل عون

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: يحرص برنامج القيادة والمساندة على توفير الظروف الملائمة للعمل وكذلك على توفير كل الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج، ومن خلال هذا المؤشر يعمل البرنامج على تحديد الحاجيات طبقا للأولويات الوجيهة لتسيير المصالح مع مراعات خلق فضاء ملائم للعمل.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: التقليل في كتلة التسيير لكل عون قد يضر بظروف العمل وبالتالي بمردودية الأعوان.